الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.16

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

فيجي*: مشروع قرار

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/١٩٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ [(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[(٣)]، والمناسبة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٠/١.

(٣) القرار ٦٥/١.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الخاصة التي عقدها رئيسُ الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقتها الختامية،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ [٤]،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٩ المعني بالأمن الغذائي، الذي يعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علما بالنتائج التي تمخضت عنها الدورةُ الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٦]،

وإذ تحيط علما كذلك بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية المعقود في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٧] واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ [٨]،

---

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(٥) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ٦٣/١.

(٧) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Dec1.Rev.1.

(٨) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢ والمعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٩] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[١٠]،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأن الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المعتمدة على السلع الأساسية، لا يزال يتأثر بشدة بالتقلبات في الأسعار، وإذ تقر بالحاجة إلى تحسين الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من حيث التنظيم والأداء والشفافية بغية التصدي للتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق أيضا إزاء القيود التي تعترض مساعي مكافحة الفقر والناشئة عن الأزمات العالمية الحالية، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وأزمة الطاقة، والتقلبات في تدفقات رأس المال والتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، وإزاء التحديات التي يطرحها تغير المناخ بالنسبة إلى البلدان النامية،

وإذ تقر بأن بلداناً نامية عديدة لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ تقر أيضا في هذا السياق بالتحديات والاحتياجات الخاصة التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان أفريقيا، والكثير منها قد تخلّف عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إضافة إلى اعتماده بشدة على السلع الأساسية الأولية،

وإذ تقر كذلك بأن حالة عدم اليقين السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما في ذلك الطلب على السلع الأساسية وقدراتها على الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة،

---

(٩) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة بالموضوع الهادفة إلى تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف أثر التقلبات المفرطة في الأسعار،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[(١١)]؛

٢ - **تشدد** على ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك المضاربة المالية في مجال السلع الأساسية الغذائية وأثرها المشوِّه لأداء الأسواق، وذلك بسبلٍ تشمل على وجه الخصوص مساعدةَ المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين، على إدارة المخاطر؛

٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التصدي للعوامل التي تخلق عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والهياكل الأساسية التي تتسم بالضعف، ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها؛ ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛ ومحدودية فرص الوصول إلى الخدمات المالية والحصول على المعلومات عن الأسواق ولا سيما بالنسبة لصغار المنتجين والنساء وأبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، ومن أجل التصدي للحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وكفالة حصولها عليه وذلك في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع الأخذ في الاعتبار القدرة على تحمل الديون؛

٤ - **تدعو**، في هذا الصدد، إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية والخروج منها بنتائج موجهة نحو التنمية تضمن، في جملة أمور، زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛

٥ - **ترحب** بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

---

(١١) A/68/204.

٦ - **تدعو** إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصا بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر موجهة نحو السوق؛

٧ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛

٨ - **تشدد على** أهميةِ زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة التنويع والتجارة في السلع الأساسية، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية في أن تحدد، بناء على الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياساتٍ وصكوكاً متصلة بالتجارة وكذلك سياسات استثمارية ومالية بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية ومساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية ودعمهما؛

٩ - **تعرب عن قلقها** إزاء الحيازات الكبيرة للأراضي في البلدان النامية وما يتصل بها من أنشطةٍ تقوم بها جهات من بينها شركات عبر وطنية، مما يعرّض للخطر الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية على الصعيد الوطني، وتؤكد ضرورة مراعاة الأوضاع الخاصة والاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية، وتدعو البلدان إلى إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي بوصف المبادئ التوجيهية المذكورة أداة هامة في المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الريفية والاستثمار المسؤول في مجال الزراعة ومكافحة الجوع والفقر؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية

للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١١ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات فيما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٢ - **تشير** إلى الاتفاق على أن يُبقيَ المؤتمرُ الوزاري والأجهزةُ المختصة في منظمة التجارة العالمية الآثارَ التي تلحقها نتائج جولة أوروغواي بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قيد الاستعراض المنتظم، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٣ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بتمكين أقل البلدان نموا جميعها من الوصول الدائم والمباشر إلى الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به ودون فرض الرسوم الجمركية أو الحصص، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، أن تفعل ذلك؛

١٤ - **تهيب** بالمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار التقلبات المفرطة في الأسعار؛

١٥ - **تعيد تأكيد** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

١٦ - **تدرك** أهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعما للتنمية؛

١٧ - **تدرك أيضا** المساهمات المهمة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بمواصلة تعزيز التنسيق فيما بينها ودراسة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في

سوق السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، مما يعزز التنويع والقيمة المضافة ويحسن القدرة التنافسية للسلع الأساسية ويعزز سلسلة الأسواق ويحسن هياكل الأسواق ويوسع قاعدة الصادرات ويضمن المشاركة الفعالة من جانب جميع الجهات المعنية؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

١٩ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تواصل النظر في مسألة السلع الأساسية في إطار المداولات التي تجريها لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغية إيجاد نظامٍ للتجارة يتسم بالانفتاح والنزاهة والعدالة ويشجع التنمية من خلال الامتثال لولاية خطة الدوحة الإنمائية؛ وبسبل تشمل تحسين الشفافية في الأسواق الدولية؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع التشديد على أن عملية انضمام البلدان النامية ينبغي التعجيل بها دون وضع عراقيل سياسية وعلى نحو سريع يتسم بالشفافية، وبما يتفق تماما وقواعد منظمة التجارة العالمية؛

٢١ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر من الناحية الفنية في البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن التقييم المستكمل للاتجاهات والتوقعات المتعلقة بالسلع الأساسية، وطرق تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، وأسباب التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية.